

# مؤتمر نزع السلاح

## المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٤١

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء، ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، الساعة ١٥/١٥.

الرئيس: السيد السيد رافيناتا أرياسينها ..... (سري لانكا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-07500(A)



\* 1 8 0 7 5 0 0 \*

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٤٤١ لمؤتمر نزع السلاح.

أصحاب السعادة والزعماء الأعزاء، عقب الجلسة العامة التي عقدت البارحة بعد الظهر، أجريت تعديلات على نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة CD/WP.605. وتجدر هذه التعديلات في الوثيقة CD/WP.605/Rev.1، المتاحة في القاعة. وقد عممت أمانة مؤتمر نزع السلاح أيضاً نسخة أولية من هذه الوثيقة على جميع الوفود مساء أمس. واستمعت إلى جميع التعليقات وحاولت إدراجها في هذه الصيغة المراجعة قدر المستطاع. وهذه المراجعة هي ثمرة للموازنة الدقيقة بين آراء متباينة وإيجابية في بعض الأحيان بشأن سبل المضي قدماً في إنجاز عملنا. وحاولنا أيضاً المحافظة على جوهر النص تجنباً لاختلال توازنه أو تعذر عمل الوفود على ضوئه. وليس أمامنا سوى القليل من الوقت للتركيز على تحديد المسائل الأهم. وأتمنى أن نستغل الوقت اليوم وغداً - ويوم الجمعة، إذا اقتضى الأمر، ويومي السبت والأحد، إذا دعت الضرورة، من أجل التوصل إلى نقطة اتفاق في صالحنا جميعاً. ومن هذه المنطلق، أعرض عليكم مشروع المقرر لكي تنظروا فيه. وأتطلع للاستماع إلى آرائكم وأعتزم تقديمه للموافقة عليه في أواخر الأسبوع.

أبدأ اليوم بسفير بيلاروس من قائمة المتحدثين التي لدي.

**السيد أمبرازيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية):** سيادة الرئيس، لكم الشكر على الجهود التي بذلتوها لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل الموضوعي. لقد نظر وفد بلدي في مشروع المقرر الأصلي الذي قدمتموه والصيغة النهائية الأخيرة التي وضعت في الاعتبار التعليقات التي قُدمت. وتبدو الوثيقة المعروضة علينا متوازنة وتضع أساساً سليماً للتغلب على الاختلافات وتوحيد المصالح المشتركة بغية المضي قدماً نحو المرحلة النهائية من عملية التفاوض، أي المناقشة المباشرة لمشاريع الصكوك القانونية الدولية.

واتضح لنا أن مشروع المقرر المعروض يعد خطوة إلى الأمام تستند، في جملة أمور أخرى، إلى نتائج أنشطة الفريق العامل المعني بإيجاد "سبل المضي قدماً" خلال دورة عام ٢٠١٧. ونرى أن هذه الخطوة منطقية ومعقولة وتمثل نهجاً رشيداً لحل المشاكل التي تواجهنا. ويلاحظ وفد بلدي أن الوثيقة لا تستهدف معالجة جميع القضايا العالقة في آن واحد ولا تحاول تحديد نتائج العمل الذي نقوم به سوياً.

وأود أيضاً التحذير من التقليل من أهمية الأولوية الرئيسة للمؤتمر، التي تتمثل في وضع صكوك قانونية دولية. وينبغي ألا يُستعاض عن ذلك بمسألة وضع برنامج عمل، رغم الأهمية التي يكتسبها تنفيذ المادة ٢٨ من النظام الداخلي. وكما نرى، فإن تنفيذ القرار المقترح سيمكن من المضي قدماً نحو التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل باعتباره وثيقة تقنية تتماشى، في نظرنا، مع رسالة المادة ٢٨ وروحها. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه يمكن إدراج سبل العمل الواردة في المقرر كعناصر مهمة في برنامج العمل المستقبلي.

ومن الممكن دون شك أن نمضي وقتاً طويلاً في التحاور بشأن الصياغة، لكن الأهم من ذلك هو أن اعتماد المقرر المقترح، بصرف النظر عن طريقة التعبير عن هذه العمليات على الورق، هو نقطة انطلاق جيدة لكسر الجمود في التفاوض الذي يشهده مؤتمر نزع السلاح منذ اثنتين وعشرين سنة.

الزملاء الأعزاء، مثلما قلت سابقاً في هذه القاعة، إن المطلوب منا هو إنجار عمل مهم وفي الوقت المناسب. ونعتقد أن مشروع المقرر المعروض يستوفي هذا الشرط. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي بالإعلان عن دعمي لمشروع المقرر وعن أمني في أن تظهر الوفود المرونة اللازمة وتقوم باعتماده.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير بيلاروس على بيانه وأعطي الكلمة الآن لسفيرة المكسيك بالنيابة عن وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي:

**السيدة فلوريس لييرا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):** سيادة الرئيس، آخذ الكلمة بوصفي منسقة وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي في جنيف، وإنها لمفارقة سعيدة أن يصادف اليوم، ١٤ شباط/فبراير، الذكرى السنوية الواحدة والخمسين لاعتماد معاهدة تلاتيلولكو، أتمنى لكم جميعاً يوم ١٤ شباط/فبراير سعيد.

وأود أن أشاطركم النص الذي اعتمد احتفالاً بهذه المناسبة:

إن الدول الثلاث والثلاثين الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي:

إذ تحتفل بالذكرى السنوية الحادية والخمسين لاعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)؛

تشير إلى أن معاهدة تلاتيلولكو قد كفلت طوال خمسة عقود خلو منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، فضلاً عن مناطق واسعة من أعالي البحار المتاخمة لأقاليمها، من الأسلحة النووية، دون المساس بحق الدول غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية؛ وتحترم هذه المعاهدة الدول الست الأطراف في البروتوكولين الإضافيين الملحقين بها، وهي روسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية؛

تؤكد أن معاهدة تلاتيلولكو التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة عالية الكثافة السكانية كانت مصدر إلهام لأربع مناطق أخرى في العالم، وتعتبر أيضاً أن المعاهدة ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي هما هبة مهمة للمجتمع الدولي ومرجعية سياسية وقانونية ومؤسسية لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية، على أساس اتفاقات تتوصل إليها بحرية دول المناطق المعنية؛

تؤكد أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ليست غاية في حد ذاتها، بل بالأحرى خطوة مرحلية بالغة الأهمية نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام والكامل تحت مراقبة دولية فعالة؛

تكرر الإعراب عن اقتناعها بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بصون السلم والأمن في مناطق العالم المعنية وأن تجريد مناطق جغرافية واسعة من الأسلحة النووية، بقرار سيادي تتخذه الدول التي تضمها تلك المناطق، له تأثير مفيد على مناطق أخرى؛

تشدد على أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تعزز السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي بحظر امتلاك الأسلحة النووية وحيازتها وتطويرها وتجريبها وتصنيعها وإنتاجها وتخزينها ونشرها؛

تؤكد أهمية التعاون بين الدولة الأعضاء في معاهدات راروتونغا وبانكوك وبليندابا وآسيا الوسطى، التي أنشأت مناطق خالية من الأسلحة النووية، ومنغوليا؛

تهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية التي أصدرت إعلانات تفسيرية بشأن البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لمعاهدة تلاتيلولكو تتنافى مع روح المعاهدة أن تنظر في هذه الإعلانات بالتعاون مع الوكالة بهدف تنقيحها أو سحبها من أجل تقديم ضمانات أمنية كاملة وقاطعة إلى دول المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وأن تحترم طابع المنطقة بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية؛

تصرّح بأن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ومن بينها جميع الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي لديها مصلحة مشروعة، إلى حين تحقيق نزع السلاح النووي، في الحصول من الدول الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات قاطعة وملزمة قانوناً بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها؛ وتحت أيضاً على أن تُبذل جهود للتفاوض على صك عالمي ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية، واعتماده في أقرب وقت ممكن؛

تشير إلى مشاركتها في اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية التي تحظر تطوير الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أو تجريبها أو حيازتها أو تخزينها أو امتلاكها أو نقلها أو استخدامها أو التهديد باستخدامهما؛

تعتبر أن معاهدة حظر الأسلحة النووية، وكذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ستشكلان، بمجرد دخولهما حيز النفاذ، إضافة إلى كل من معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نحو القضاء على أسلحة الدمار الشامل بطريقة تتسم بالشفافية ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها وفي إطار زمني محدد بوضوح؛

تشير إلى أن هذه المعاهدات الأربع تُرسي قواعد من قواعد القانون الدولي الملزمة قانوناً للدول الموقعة والمصدّقة عليها، إذ إنها ليست مجرد إعلانات نوايا ولا يمكنها أن تؤدي تلقائياً إلى اختفاء الأسلحة النووية، غير أنها تشكل أساساً قانونية مناسبة للعملية الرامية إلى القضاء التام على جميع الأسلحة النووية؛

تكرر تأكيد التزامها بالمشاركة في الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠، التي تشكل فرصة ممتازة للنظر في المبادئ والأهداف والسبل المعززة لتمام تنفيذ المعاهدة؛

تعرب عن أهمية المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى لنزع السلاح النووي، الذي دعا إلى عقده قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨، من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد؛

تؤكد شعورها بالقلق بشأن الوضع الدولي الذي يجمع بين سمات منها استئناف التجارب النووية، وتنفيذ برامج لتحديث الترسانات النووية، واحتمال استحداث أنواع جديدة من نظم إيصال الأسلحة النووية، وتنامي التهديد بالاستخدام المحتمل لهذه الأسلحة في ظل التوترات والنزاعات المسلحة والتهديدات الإرهابية، وهو وضع يتجسد في سياق استمرار وجود دول حائزة للأسلحة النووية أصبحت في حالة استنفار قصوى؛

تصادق على الالتزام المقرر في إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام بمواصلة تعزيز نزع السلاح النووي، وتؤكد، استناداً إلى مبادئ معاهدة تلاتيلولكو، قرارها الإسهام في توطيد السلام القائم على مبدأ تساوي الدول في السيادة والاحترام المتبادل وحسن الجوار، وتسوية النزاعات سلمياً، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والحق في تقرير المصير، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية؛

تؤكد على أن الدورة التدريبية الصيفية في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره لدبلوماسي أمريكا اللاتينية والكاريبي، التي تنظمها حكومة المكسيك، والتي نُظمت للمرة الرابعة في عام ٢٠١٧، تساهم مساهمة قيمة في التعليم وتعزيز القيم والإجراءات والأهداف المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم انتشاره، من خلال تدريب مدافعين جدد عن نزع السلاح النووي في المنطقة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفيرة المكسيك على البيان الذي أدلت به بالنيابة عن وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأفتح المجال لأي تعليقات على مشروع المقرر المعروض أمامكم. وأعتقد أن الجميع يوافق عليه. فهل يمكن أن نعتمده؟ أرى أن ممثل مصر يطلب الكلمة، تليه سفيرة المكسيك.

**السيد يوسف (مصر):** سيادة الرئيس، اسمحوا لي قبل كل شيء، بأن أكرر الإعراب عن تقديرنا الصادق لما تبذلون من جهود من أجل مشروع المقرر المنقح الذي جرى تعميمه. وأود أيضاً تقديم الشكر لكم على أخذكم بعين الاعتبار بعض العناصر التي اقترحناها في بياننا الأخير، ولا سيما فيما يتعلق بالمسؤولية الموكلة لرئيس المؤتمر بتقديم برنامج عمل، وفقاً للمادة ٢٩ من النظام الداخلي.

سيادة الرئيس، فيما نقر بصعوبة اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل وبأن مشروع المقرر الذي قدمتموه هو الحل العملي والمنطقي الوحيد للدفع بعمل المؤتمر إلى الأمام، نود أيضاً أن نذكر من جديد بضرورة اعتماد هذا المقرر بطريقة تكفل استمرارية مبادئ المؤتمر وركائزه الأساسية ونظامه الداخلي. وينبغي أن نسعى للمحافظة على المؤتمر وعلى مصداقيته. وفي هذا الصدد، تعرض مصر الاقتراحات التالية على نظر أعضاء مؤتمر نزع السلاح لإدراجها في مشروع المقرر، على النحو الوارد في الوثيقة CD/WP.605/Rev.1.

أولاً، إضافة عنوان لمشروع المقرر يكون نصه كما يلي "مشروع مقرر لإنشاء هيئات فرعية معنية ببنود جدول أعمال المؤتمر، على نحو ما جاء في الوثيقة CD/2160".

وثانياً، حذف آخر فقرة في الديباجة، التي في رأينا، تسيء وصف دور المؤتمر، كما تم تصوره في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

وفيما نحيط علماً بالنهج التدريجي المتبع إزاء نزع السلاح النووي، تدعو مصر إلى اتباع نهج شامل في سبيل تحقيق هذا الهدف. ونعتبر أن النص في صيغته الحالية غير متوازن. وفي هذا المجال، نحبذ سحب كلمة "تدريجي" من الفقرة ١ (ب) من منطوق القرار، بسبب مدلولها.

وثالثاً، حذف آخر فقرة من منطوق القرار، الفقرة ٥، التي تدرج مبدأً جديداً يخل بدور المؤتمر والرؤساء. وينبغي ترك حيز لرؤساء الدورات السنوية اللاحقة من أجل إجراء مشاورات بشأن برنامج العمل، وينبغي إذا كان ممكناً، عرض برنامج العمل على نظر المؤتمر. ونرى أن إدخال هذا المبدأ من شأنه منع الرؤساء المستقبليين من القيام بذلك. وإذا حدث توافق في الآراء بين أعضاء المؤتمر لإعادة تأكيد المقرر، سيتعين على أعضاء مؤتمر نزع السلاح اعتماد هذا المقرر خلال الدورات السنوية اللاحقة.

وأخيراً، سيادة الرئيس، لدينا ثقة كاملة فيكم وفي فريقكم ونحن مستعدون للمساعدة على تحقيق نتائج مثمرة في فترة رئاستكم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير مصر على البيان الذي أدلى به وأحيط علماً بالاقترحات التي قدمها بشأن التعديلات. وأعطي الكلمة الآن إلى سفيرة المكسيك.

**السيدة فلوريس لييرا (المكسيك) (تكلم بالإنكليزية):** سيادة الرئيس، لا أود الإدلاء ببيانين طويلين الواحد تلو الآخر، لكن يبدو أنه لا محالة من ذلك، فشكراً جزيلاً على إعطائي الكلمة. واسمحوا لي، مرة أخرى، أن أعرب عن امتنان وفد بلدي على العمل الشاق الذي تقومون به أنتم وفريقكم خلال رئاستكم.

وكما تمت الإشارة إليه البارحة، نعتقد اعتقاداً قوياً بأن مؤتمر نزع السلاح إذا لم يضطلع بمهمة التفاوض، فإنه لا يفي بالولاية المسندة إليه. وفي الوقت ذاته، نحن ندرك الجهود الصادقة التي تبذلها رئاستكم ليعود المؤتمر إلى العمل الموضوعي. وقررت المكسيك بذل جهد والعمل استناداً إلى النص الذي قدمتموه لرؤية ما إذا كنا سنتوصل إلى نص تتوافق عليه الآراء ونحن نعمل على أساس مشروع المقرر الوارد في الوثيقة CD/WP.605. ونعلم أنكم عممتم للتو صيغة مراجعة لمشروع هذا المقرر، ونظراً لضيق الوقت، ولأننا عملنا على أساس صيغة النص السابق، سوف نقدم بعض الاقتراحات لإدخال تعديلات تستند إلى ذلك النص.

أولاً، نود اقتراح إدراج فقرة جديدة بعد الفقرة السابعة من الديباجة التي تبدأ كما يلي: "وإذ يشير إلى الفقرة ٢٨ من نظامه الداخلي". ويكون نص الفقرة الجديدة الذي يستخدم أسلوب المقررين CD/1974 و CD/202 كالآتي: "دون الإخلال بالنظام الداخلي للمؤتمر والمسؤوليات الموكلة للرئيس، وبموجب النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح ولا سيما المادة ٢٩ الخاصة بوضع برنامج عمل المؤتمر". وندرك أنكم أدرجتم في الصيغة المعدلة التي قدمتم، فقرة جديدة تشير إلى المادة ٢٩، غير أن شأغلا ليس هو معالجة المسألة بالتذكير بالمادة فحسب. ونحتاج إلى ضمانة بأن الرؤساء سيستمرون في تحمل مسؤولية تقديم برنامج عمل للمؤتمر، حتى في حالة اعتماد مشروع المقرر. وكما ذكر آنفاً، قدم التعديل المقترح بالأسلوب المتفق عليه سابقاً لتيسير قبوله من طرف الأعضاء وتبديد ما يساورنا من شواغل.

وفي الفقرة الثامنة من الديباجة التي نصها "إذ يأخذ في اعتباره المقترحات العديدة التي طُرحت على طاولة المؤتمر منذ عام ٢٠٠٠ بشأن برنامج عمل المؤتمر، وأهمية رؤية هذا الأخير يستأنف العمل الموضوعي والتفاوض"، نرى أن جملة "يستأنف العمل الموضوعي والتفاوض" يمكن تفسيرها على أن العمل الموضوعي والتفاوض أمران مختلفان. ويتعارض ذلك مع موقفنا الوطني، حيث نعتقد أن العمل الموضوعي للمؤتمر لا يمكن إنجازه إلا من خلال التفاوض. ومن أجل تفادي هذا التفسير، نقترح حذف جملة "والتفاوض" في نهاية الفقرة.

وفي الجملة الثانية عشرة من الديباجة التي نصها "السعي إلى الدفع تدريجياً بالعمل الموضوعي للمؤتمر في سبيل الوفاء بولايته وفقاً لما جاء في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح"، نقترح حذف كلمة "تدريجياً". ونعتقد أن هناك توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى الدفع قديماً بالعمل الموضوعي للمؤتمر ولكن ليس بشأن كيفية القيام بذلك. ونشعر بالقلق لأن كلمة "تدريجياً" قد تستخدم لاحقاً كشرط لتقييد التقدم. ومجرد حذف كلمة "تدريجياً" سيمنع من استطلاة النقاش في هذا الصدد، وأذكر بأن وفد مصر أثار النقطة نفسها فيما يخص كلمة "تدريجياً".

وفي الفقرة ١ من منطوق القرار، فيما يتعلق بولاية الهيئات الفرعية، نشعر بالقلق لأن الأنشطة المعروضة في الفقرات التي تصف هذه الولاية لا يتضمن أي منها مسألة التفاوض. وكما ذكر سابقاً، وفي رأينا، ومن أجل القيام بالعمل الموضوعي، ينبغي أن يكون التفاوض هو الولاية الوحيدة. ولكن توخياً للحفاظ على التوازن الدقيق في مشروع المقرر، سوف نمتنع عن طلب إدراج هذه الولاية ونطلب ما يلي فيما يتعلق بالفقرة ١ من منطوق القرار:

في نهاية الفقرة، يمكن تفسير عبارة "بما في ذلك" بأي طريقة في غياب ولاية واضحة ومحددة للهيئات الفرعية. وتوخياً للوضوح والتركيز صراحة على ولاية الهيئات الفرعية، نطلب حذف عبارة "بما في ذلك".

وفي الفقرة ١(ب) من منطوق القرار، نطلب حذف كلمة "تدريجياً". ونعتقد أن حذف هذه الكلمة لن يغير شيئاً في المحتوى الموضوعي للفقرة وسيساعدنا على تفادي إطالة النقاش بشأن النهج الذي علينا اتباعه سعياً لتحقيق تقدم في مفاوضات نزع السلاح.

وفيما يبذل وفد بلدي قصارى جهده للمساهمة في اعتماد مشروع المقرر، على الرغم من الشكوك القوية التي تساورنا من حيث المبدأ بشأن جدواه في جعل المؤتمر يستأنف العمل الموضوعي، نشعر بالقلق لأن مشروع المقرر الحالي قد ينشئ ممارسة تداولية ويفقد التركيز على ضرورة الوفاء بولاية التفاوض الموكلة للمؤتمر. وإظهاراً للمرونة مرة أخرى، نفسر سيادة الرئيس، الشك لصالح نتيجة القرار دون الإخلال بعمل الهيئات الفرعية. ونحن نبذل كل ما في وسعنا للسماح باعتماد مشروع مقررهم في دورة عام ٢٠١٨. غير أننا لا نؤيد مفهوم التجديد الوارد في مشروع القرار هذا.

وفي هذا الصدد، نطلب إدخال التغييرات التالية: في الفقرة ٢ من منطوق القرار، إلى جانب حذف كلمة "سنوياً"، الواردة بالفعل في الصيغة المعدلة، ينبغي أيضاً تعديل عناصر أخرى لتفادي مفهوم "التجديد". وبالتالي، نقترح الصياغة التالية: "سيتولى رئاسة كل هيئة فرعية منسق يعينه المؤتمر تحت إشراف الرئيس، على أساس توزيع إقليمي عادل". ولتفادي هذا

المفهوم، نطلب أيضاً حذف الفقرة ٥ من المنطوق. ونعتقد أنه إذا قرر المؤتمر لاحقاً تحديد هذا المقرر، فسيكون بوسعه ذلك، حتى دون إدراج هذه الفقرة.

وفيما يخص الفقرة ٤ من المنطوق، نطلب إدراج عبارة "إعداد تقرير عن" في بداية الفقرة بحيث يكون نصها كما يلي: "إعداد تقرير عن التقدم المحرز والموافقة عليه داخل كل هيئة فرعية...". وبالنظر إلى تجربة العام الماضي، نعتقد أنه من أجل تتبع التقدم المحرز، فلا مجال للغموض بشأن كيفية القيام بذلك.

وأخيراً، من الأهمية بمكان إدراج فقرة إضافية في المنطوق تشير إلى أنه في حال اتفاق مؤتمر نزع السلاح على برنامج عمل يتضمن ولاية تفاوضية، تنتهي جميع الأنشطة التي أصدر هذا المقرر تكليفاً بها، ويقدم المنسقون تقريراً إلى رئيس مؤتمر نزع السلاح بشأن عمل الهيئات الفرعية، وإلى الجلسة العامة، بناء على طلب الرئيس، وفقاً للنظام الداخلي". وقد جاء ذلك في المقرر CD/2090، وهو يتماشى مع هدف السعي إلى اعتماد برنامج عمل يتضمن ولاية تفاوضية.

سيادة الرئيس، نحن منفتحون ورهن إشارتكم من أجل إجراء المزيد من المفاوضات، وأريد التشديد على أننا نبذل جهوداً كبيرة لمواصلة عملنا وتمكين المؤتمر من المضي قدماً باتجاه العمل الموضوعي، لكن في الوقت ذاته، علينا التصدي لواحد من أكبر شواغلنا. وهذا هو هدف هذا المقترح الذي قدمناه ونحن منفتحون ومستعدون للنقاش معكم جميعاً بشأن كيفية المضي قدماً.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفيرة المكسيك على الاقتراحات المحددة للغاية التي قدمتها والتي سننظر فيها على النحو الواجب. ودعوني أعطي الكلمة الآن لوفد إيران.

**السيد حيدري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** سيادة الرئيس، دعوني أعرب مجدداً عن تقديرنا للعمل الشاق الذي تقومون به. لقد أرسلت إلى طهران النسخة الأولية التي وزعتموها مساء أمس مرفقة بملاحظة إيجابية، ولا أزال أنتظر تحليلهم وإرشاداتهم. وبعد قول ذلك، فقد قمنا بتحليل مشروع المقرر هذا والتفكير فيه من قبل وفد بلدي. وأدعم ما أشارت إليه الوفود السابقة فيما يتعلق بأهمية برنامج العمل، وهو النشاط الرئيسي الذي ركزنا عليه بالفعل في الأعوام الأخيرة. وبالتالي، لا ينبغي إغفال هذا المفهوم، غير أن مشروع المقرر هذا، يعطي، إلى حد ما، تفسيراً قد يهمل برنامج العمل ويحصر عمل مؤتمر نزع السلاح في العمل الموضوعي فقط. ولا تعترض إيران على العمل الموضوعي. وكما تبين من تحليلنا، فإن جوهر وهدف مشروع المقرر هذا هو تعيين منسقين لبنود جدول الأعمال بطريقة عادلة والقيام بالعمل الموضوعي. وإيران لا تعترض على هذا، غير أن الوثيقة تمثل سابقة للمستقبل ويمكن أن تستخدم كخارطة طريق لعملنا. وعلينا توخي الحذر الشديد إزاء مدى دعم الوثيقة للمبادئ الأساسية الواردة في النظام الداخلي للمؤتمر، ولا سيما مسألة برنامج العمل.

وأنا مسرور جداً لأنكم أدرجتم، بالاستناد إلى تعليق وفد جنوب أفريقيا، بعض المفاهيم الواردة في الفقرة ٢٩ من النظام الداخلي، التي توكل إلى رئيس المؤتمر مهمة تقديم برنامج عمل لكي يتم النظر فيه واعتماده. وبالتالي، إذا ما قارنا ذلك بمقرر العام الماضي بشأن الفريق العامل المعني بإيجاد "سبل المضي قدماً"، وإذا اعتبرنا ذلك مشروعاً تجريبياً، ففهمنا مشابه فيما يتعلق بمشروع المقرر هذا، حيث إننا غير قادرين على اعتماد برنامج عمل يتضمن ولاية تفاوضية. وبذلك، نعتقد أنه علينا إضافة جملة واستعارتها من ذلك المشروع وجعل هذا النص أقوى. ويمكن أن تأتي الجملة بعد تلك التي وضعتم في إشارة إلى الفقرة ٢٩. ففي المقرر المتعلق بالفريق العامل



المعني بإيجاد "سبل المضي قدماً"، توجد جملة تشدد على أهمية برنامج العمل، وهي: "تأكيداً لأهمية اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل في أقرب وقت ممكن..." وكان المقصود هنا بطبيعة الحال هو عام ٢٠١٧ كأقرب وقت ممكن. وبذلك، في هذه المرة، إذا أردنا أخذ هذه الجملة، ينبغي أن نحولها إلى "في أقرب وقت ممكن خلال دورته لعام ٢٠١٨". والسبب وراء هذا النص الإضافي، كما أعربت عن ذلك الوفود السابقة، هو أنه ينبغي أن يشرع الرؤساء القادمون في تنفيذ برنامج العمل باعتباره أهم عنصر. وإذا تمكنا من الخروج ببرنامج عمل، فإن هذا المشروع التجريبي - كما نرى، لا يزال تجريبياً - وعلينا المضي قدماً في عملية وضع برنامج عمل.

وفيما يتعلق بمختلف فقرات الديباجة، لدينا أسئلة أثارت الوفود السابقة البعض منها. وعلى سبيل المثال، في الفقرة الثالثة من الديباجة، يوجد مفهوم الحد من الأسلحة. وأنا على يقين أنكم استعرت هذه الجملة من وثيقة ما، ولكن إذا ما استذكرنا مناقشاتنا حول التفاوض بشأن تقرير عام ٢٠١٧، فهناك جدل بشأن هذه النقطة. وإذا أخذنا مفهوم نزع السلاح، فلا ضير في ذلك، أما إذا أخذنا مفهوماً آخر مثل الحد من الأسلحة، فإن ذلك يثير جدلاً لأن نزع السلاح هو جوهر هذا المؤتمر. وعليه، فالمسائل المتعلقة بالحد من الأسلحة، سواء، كانت ثنائية أو متعددة الأطراف أو خلاف ذلك، قد لا تكون موضوعاً بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح. وبالتأكيد، يتعين أن يكون مؤتمر نزع السلاح متيقظاً لهذه الأنشطة، غير أن عملنا هنا هو التفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح.

وعلى ضوء ذلك، أتفق مع النقطة التي أثارها الوفد الصيني البارحة فيما يخص الفقرة من الديباجة التي تبدأ بـ "إذ يدرك الطبيعة المعقدة للقضايا التي تقع ضمن اختصاصه والمجموعة الواسعة من الرؤى في هذا الشأن..." وأضافتم "بما في ذلك بلوغ المستوى الملائم للنظر فيها"، فلا شك أن هذه الجملة، من حيث إعادة الصياغة، هي جملة بسيطة. غير أن هناك جدلاً بهذا الشأن، كما أشار إلى ذلك زميلنا الفاضل من الصين. وعلينا إجراء نقاش لتحديد ما هو الموضوع الذي بلغ مرحلة النضج أو أصبح جاهزاً من أجل التفاوض بشأنه، بما أن وجهات النظر تختلف في هذا الصدد.

وأتفق مع المسألة التي أثارها الزميلان الفاضلان من مصر والمكسيك بشأن كلمة "تدريجي". وبطبيعة الحال، لاحظنا ذلك خلال اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية. وناقش محاورونا الوثيقة من حيث اللبنة الأساسية والنهج التدريجي. وبالطبع، فإن إيران، فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، لا تتبع هذا النهج. بل تتبع نهجاً شاملاً. وعليه، فإن إدراج هذا المفهوم في مشروع القرار الدقيق هذا، يعطي الانطباع بأننا بصدد تحويل مؤتمر نزع السلاح إلى محفل تدريجي، حيث ننظر في مصطلحات المناقشات بشأن المسائل التقنية فقط. وسوف نتابع مسائل نزع السلاح الواردة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح باستخدام نهج تدريجي. ولذلك، علينا توخي الحذر فيما يخص استعمال هذا المصطلح.

وفي الفقرة ١ من منطوق القرار، أثار زملاء أفاضل بعض النقاط بشأن الفقرة ١ (ج) من منطوق القرار أيضاً، التي تنص على ما يلي: "النظر في اتخاذ تدابير فعالة، بما فيها الصكوك القانونية من أجل المفاوضات". حسناً، فموقف هذا الوفد معروف جيداً. وفي الفرق العاملة غير الرسمية، هناك مناقشات بين أطراف أخرى بشأن إلى أي مدى يتعين على المؤتمر الشروع في عمل يكون ملزماً من الناحية السياسية - إذا فشل في التفاوض بشأن وضع معاهدة، وثيقة ملزمة

قانوناً. ولسوء الحظ أو لحسن الحظ، لا تشاطر إيران هذا المفهوم. وبالتالي، في عبارة "صك قانوني محتمل من أجل التفاوض"، أرى أن كلمة "محتمل" صفة غير موفقة وينبغي حذفها.

وفيما يتعلق بمشاركة غير الأعضاء، نرحب بطلبهم المشاركة، ولكن نرى أن وضعهم قد تمت معالجته بطريقة منفصلة بموجب النظام الداخلي. وفي الفقرة ٣ مكرراً من المنطوق بشأن مشاركتهم، لم تتم معالجة مسألة مشاركة الدول الأعضاء فحسب، بل أضيفت جملة تتعلق أيضاً بوضع غير الأعضاء. وعليه، نعتقد أنه ينبغي تناول هذه المسألة في جملة منفصلة.

وفيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني، فهذه مسألة معلقة منذ أمد بعيد وقد تم التطرق إليها البارحة. وأود الإشارة فقط إلى الاجتماع الذي عقد هذه المرة، في عام ٢٠١٨، بشأن مشاركة المجتمع المدني. ولذا نشعر بحيرة إزاء مدى مشاركة المجتمع المدني في مشروع المقرر الدقيق هذا. وتخضع مشاركة الخبراء لقواعد النظام الداخلي، غير أنه لم تتم معالجتها إلا من حيث ضرورة إبلاغ رئاسة مؤتمر نزع السلاح عندما تقدم كل دولة قائمة المشاركين في كل وفد. لكننا لاحظنا أيضاً أن بعض الوفود التي تعمل وتمثل بلداً واحداً، تقوم في الوقت ذاته بدعوة خبراء من بلد آخر. وأتساءل ما إذا تم بحث هذه المسألة أيضاً في سياق مشروع المقرر هذا.

وبعد ذلك، سيادة الرئيس، تأتي مسألة التقرير وكيفية عمل الهيئات الفرعية. وقد ذكرت بالنظام الداخلي وبأنه يشير صراحة إلى أنه ينبغي للهيئات الفرعية عقد اجتماعات غير رسمية؛ ما لم يقرر المؤتمر خلاف ذلك. لكنه تم إرساء ذلك هنا. وبالتأكيد أن وفوداً أخرى تطرقت إلى المسألة وتم إدخال تعديل بسيط عليها، غير أنه ليس واضحاً كيف ستتم دراسة هذه المسألة.

وأخيراً، سيادة الرئيس، هناك مسألة معرفة ما إذا كان مشروع المقرر سيظل مطروحاً في العام القادم. وتساورنا شكوك، كما أشرت إلى ذلك: نعتقد أن مشروع المقرر هذا هو محاولة أخرى أيضاً، أو يمكن أن أقول هو مشروع تجريبي آخر بشأن كيف يتعين على مؤتمر نزع السلاح مباشرة أعماله. وبالتالي، نعتقد أن مشروع المقرر هذا ينبغي أن يخص عام ٢٠١٨ فقط.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أتقدم بالشكر لوفد إيران، وأحيط علماً باقتراحاته التي ستؤخذ في الاعتبار أيضاً من أجل إدخال مزيد من التعديلات على هذه الوثيقة.

هل يود وفد آخر أخذ الكلمة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك.

وفي هذه الحالة، أعتقد أنه يمكن أن نختتم جلستنا اليوم، ولدينا خيار غداً: لدينا دورة الصباح ودورة بعد الظهر. ونذكر أن غداً هو رأس السنة الصينية ونود أن نجربنا زميلنا الصيني في أي وقت يفضل الاجتماع، في الصباح أم بعد الظهر؟ وأعتقد أن علينا الاجتماع في الوقت الذي يختاره.

أرى أن ممثلة كوبا تود أخذ الكلمة. فدعونا نعطي الكلمة لممثلة كوبا يليها ممثل جمهورية كوريا.

**السيدة بيريس ألفاريس (كوبا) (تكلمت بالإنكليزية):** سيادة الرئيس، أود أن أشكركم بإيجاز على كل ما تبذلون من جهود. ولم أحصل على أي توجيهات من عاصمة بلدي بشأن هذا النص. وأدعوكم إلى تعليق الجلسة وعقد جلسة غير رسمية اليوم لمحاولة الانتهاء من هذا المشروع.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** فلنضع هذه الفكرة جانباً ونعد إليها لاحقاً. وأشكر ممثلة كوبا. وليتفضل سعادة سفير جمهورية كوريا بأخذ الكلمة.

**السيد كيم إن شول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** سيادة الرئيس، أود أن أثني عليكم حقاً وأهنئكم على كل الجهود التي بذلتوها من أجل الوصول إلى هذه المرحلة. وقد شارفنا على الانتهاء من العمل. ورغم أننا شارفنا على الانتهاء من العمل، فذلك لا يعني أننا انتهينا منه، وبالتالي ما زال أماننا بعض العمل الذي يتعين إنجازه.

وتعليقي يخص تحديد موعد الجلسة القادمة. فالعام القمري الجديد يبدأ بالفعل يوم الجمعة. ورغم أنه باللغة الإنكليزية يترجم برأس السنة الصينية، يقال باللغة الصينية (نونغ لي تسين نيان) وهو ما يعني "رأس السنة التقويمية الزراعية"، وعليه، فهو ليس بالسنة التقويمية الجديدة. ويحتفل برأس السنة القمرية في الصين وكوريا وفيتنام، ويسمي في فيتنام "ثيث" (عيد)، ولهذا السبب نذكر جميعاً أحداث أعياد السنوات الماضية. ونحبذ، إذا كان ممكناً، إنهاء العمل غداً.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** شكراً جزيلاً على كل ذلك، وأنا متفق تماماً مع الانتهاء من ذلك غداً. وكل ما كنت أرغب فيه هو توضيح ذلك، ففي الواقع، قمت بالتشاور مع سفير الصين بشأن ما علينا القيام به، وأشار إلى ضرورة أن نمضي قدماً في تنفيذ ما علينا القيام به. وأنا ممتن لسفير جمهورية كوريا وأحيط علماً بما قاله. وربما علينا عقد جلسة غير رسمية لتحديد أفضل توقيت لأخذ استراحة. وسنأخذ ذلك بعين الاعتبار ونحاول إنهاء العمل غداً. وأرى أن وفد الاتحاد الروسي يود أخذ الكلمة.

**السيد دافيدوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** سيادة الرئيس، يطرح تساؤل واحد هنا، ومن الواضح، على ما أظن، أنه يمثل مشكلة ليس بالنسبة إلينا فقط وإنما بالنسبة للعديد من الوفود الأخرى. وإذا بدأنا في تسريع العملية بطريقة سطحية على هذا النحو، فكيف تعتقدون أنه سيكون بمقدورنا الحصول على التعليمات النهائية من عواصم بلداننا بشأن الصيغة النهائية لمشروعكم؟ وتتعلق الآراء المعرب عنها إلى حد بعيد بما رأيناه حتى الآن ولا نعلم قط أي شكل سيتخذه كل هذا وما إذا كان أحد العناصر التي تعترض عليها الوفود سيظهر في المشروع.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أتقدم بالشكر لوفد الاتحاد الروسي وأحيط علماً بما قاله. ومن المهم أن نعلم ذلك. ويمكن أن أقول فقط ما كنت أفكر فيه، كنت أنوي جمع أية اعتبارات اليوم. وأعتقد بأن اقتراح كوبا بعقد جلسة غير رسمية الآن هو اقتراح جيد في هذا السياق. وأظن أننا سنأخذ به، إلا إذا كان لأحد تعليقات رسمية أخرى.

وسنقوم بمراجعة هذا المشروع، ولا أعتقد أننا سنخوض في جولة أخرى من المفاوضات الرئيسية. وإن وجدت أية مسألة تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لوفد معين، يمكننا مناقشتها - فأبوابي تبقى مفتوحة. وغداً صباحاً سنبحث ما اعتبرته سري لانكا، لدى توليها رئاسة المؤتمر، مشروعاً قابلاً للتنفيذ يمكن اعتماده. وكنت أتمنى أن نجتمع يوم الخميس بعد الظهر وكنت أجهل أن رأس السنة هو يوم الجمعة، فأنا آسف. ولدينا الآن عامل آخر نأخذه في الاعتبار، هذا ما فكرت فيه. ويمكن أن نختار كذلك توزيع المشروع غداً بعد الظهر، وعدم الاجتماع غداً والاجتماع يوم الجمعة، أو توزيع المشروع غداً صباحاً - لأنه يجب علينا القيام بذلك رسمياً - وأحاول النظر فيما إذا كان من الممكن الانتهاء من ذلك غداً. وأريد أيضاً أن أتيح لتلك

الوفود، التي قالت إنها تحتاج إلى مزيد من الوقت، فرصة للتشاور مع عواصمها. وأعلم أن بعض الزملاء الذين قد يودون الإعراب عن آرائهم هم غائبون اليوم.

وكما قلت البارحة، لا يجب علينا الاستعجال، فهذه خطوة مهمة، وهي خطوة يجب أن نشارك فيها جميعاً. ونحن لسنا على عجلة للقيام بذلك، غير أنني أدرك تماماً وجود العديد من الاعتبارات التي يجب علينا مراعاتها. فالعطل والجداول الزمنية تكتسي أهمية بالنسبة لجميع بلداننا، بدرجات مختلفة، وإذا كان علينا بطريقة ما عدم احترام هذا الاحتفال، فأماننا خياران: إما أن نتفهموا أو أن نحتفل سوياً. ويقول ذلك، أعطي الكلمة لسفير الصين.

**السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالإنكليزية):** سيادة الرئيس، دعوني في البداية أتقدم لكم بالشكر على تقديركم للوفد الصيني. وأود أيضاً تقديم الشكر لسفير كوريا الجنوبية على تبشيره بخير حلول رأس السنة الصينية يوم الجمعة. وكذلك، وكما ترون، فهو ليس رأس سنة صينية فقط، وهو رأس سنة جديد بالنسبة للعديد من الأشخاص والبلدان. والآن للتو طرحتم سؤالاً محدداً، هل من الأفضل الاجتماع غداً صباحاً أو بعد الظهر، الذي هو وقت الاجتماعات العائلية. ونتمنى أن يكون اقتراب موعد رأس السنة الصينية حافزاً بالنسبة للبلدان والوفود لتسريع عملها، حتى تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع المقرر. وحسبما أرى، إنه في متناول أيدينا، تسريع وتيرة العمل. وأظن أننا سنكون قادرين على إنهاء العمل قبل حلول رأس السنة الصينية الجديدة. وهذا أملنا ومبتغانا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أتقدم بالشكر لسفير الصين. والمشكل الوحيد هو أنه إذا وزعنا المشروع غداً صباحاً، فقد لا يكون هناك متسع من الوقت أمام الوفود للتشاور مع عواصمها والرجوع إلينا. وأنا أدرك ذلك. فلنضع ذلك نصب أعيننا. وأرى أن وفد المكسيك يطلب الكلمة. سعادة السفيرة لك الكلمة.

**السيدة فلوريس لييرا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):** فيما يتعلق بالنقطة التي أثارتم للتو، فلا مانع لدينا من الاجتماع غداً صباحاً، لكن، إذا ما تم تعميم النص، فلن يكون بوسعنا اعتماده لأنه، بسبب الاختلافات في التوقيت، لن يكون لدينا متسع من الوقت لإجراء مشاورات ولن نكون جاهزين. غير أنه، إذا ما اجتمعنا غداً ومرة أخرى يوم الجمعة، سنكون جاهزين آنذاك.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** بالتأكيد أن الخيار الآخر هو إغفال يوم غد والاجتماع يوم الجمعة، في السنة الجديدة. وأرى أن سفير الصين يعطينا موافقته أيضاً. فماذا عن فيتنام؟ وفي جميع الأحوال، دعونا قبل القيام بذلك التحقق من الهدف من الاجتماع ولنأخذ باقتراح وفد كوبا. وإذا لم تكن هناك تعليقات رسمية دعونا نجتمع في دورة غير رسمية. وفد كوبا يود أخذ الكلمة مرة أخرى.

**السيدة بيريس ألفاريس (كوبا) (تكلم بالإنكليزية):** سيادة الرئيس، أنا آسفة وأود أن أتقدم لكم بشكري الخالص على جميع ما تبدلونه من جهود. وربما يمكنكم تعليق الاجتماع لمدة ١٠ دقائق حتى نقوم ببعض المشاورات. ثم نلتقي في اجتماع غير رسمي ويمكن توزيع النص اليوم واعتماده حينئذ يوم الجمعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يوم الجمعة صباحاً؟ دعونا نأخذ استراحة لمدة ١٠ دقائق.  
وسنجتمع مجدداً الساعة ١٥/١٦ في دورة غير رسمية.

عُلق الاجتماع لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نستأنف الاجتماع. وسوف نحتفل غداً، كل بطريقته،  
بالعام الجديد وسوف نستأنف الاجتماع يوم الجمعة الساعة ١٠/٠٠. وأتمنى أن نختتم العمل  
ونعتمد هذا المقرر. وأتمنى لكم جميعاً عيد حب سعيد. وسوف ستتاح للبعض منكم فرصة  
الاحتفال فوراً، فيما سيكون على البعض العمل لوقت أطول قبل ذلك. أختتم هذه الجلسة.  
رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٧.